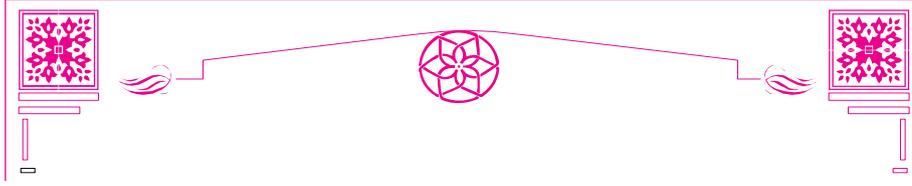


كَبَوَاتُ الْجَهْرِ الشَّدِيدِ
بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ

تَأْلِيفُ

عَلِيِّ بْنِ سَعْدِ الْغَامِدِيِّ الْمَكِّيِّ

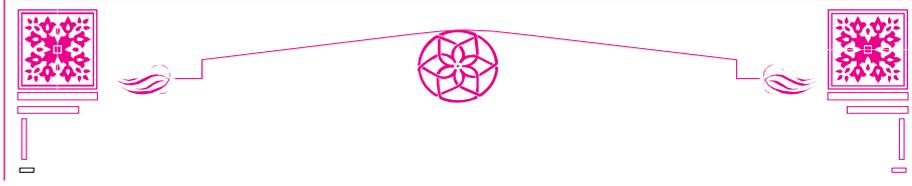


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَفَعَ مَنْ شَاءَ بِفَضْلِهِ، وَخَفَضَ مَنْ شَاءَ بِعَدْلِهِ.
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ وَاوَاهُ.
أَمَّا بَعْدُ: فَهَذِهِ فَوَائِدٌ مُخْتَصِرَةٌ، مُهَدَّبَةٌ مُحَرَّرَةٌ، فِي الْجَهْرِ الشَّدِيدِ،
بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ.

دَعَانِي إِلَيْهَا مَا أَسْمَعُهُ مِنْ بَعْضِ الْقُرَّاءِ مِنْ جَهْرِ شَدِيدٍ،
وَمَا يُعَقِّبُهُ مِنْ كَبَوَاتٍ، فَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنْ أَكْتُبَ فِي هَذَا مَقَالًا، لَعَلَّ
اللَّهُ يَنْفَعُ بِهِ كَاتِبَهُ وَقَارِئِيهِ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ.





الفائدة الأولى ضابطُ الجهرِ الشَّديدِ

جَهْرَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ: أَي: رَفَعَ صَوْتَهُ بِهَا.
وَجَهْرَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ جَهْرًا شَدِيدًا: أَي: رَفَعَ صَوْتَهُ بِهَا رَفْعًا
شَدِيدًا.

وَالْجَهْرُ الشَّدِيدُ هُوَ الَّذِي فَوْقَ الْجَهْرِ الْمُعْتَدِلِ.
وَهُوَ الْجَهْرُ الْمَذْمُومُ.

وَقَدْ بَوَّبَ ابْنُ خُرَيْمَةَ (ت: ٣١١) فِي صَحِيحِهِ عَلَى حَدِيثِ
أَبِي قَتَادَةَ الْآتِي بِقَوْلِهِ: «بَابُ ذِكْرِ صِفَةِ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ،
وَاسْتِحْبَابِ تَرْكِ رَفْعِ الصَّوْتِ الشَّدِيدِ بِهَا، وَالْمُخَافَةِ بِهَا، وَابْتِغَاءِ
جَهْرٍ بَيْنَ الْجَهْرِ الشَّدِيدِ وَبَيْنَ الْمُخَافَةِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:
﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾».

وَقَالَ ابْنُ بَنَاءٍ (ت: ٤٧١) فِي (بَيَانِ الْعُيُوبِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ
يَجْتَنِبَهَا الْقُرَّاءُ): «وَأَمَّا عُيُوبُ الْأَصْوَاتِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَجْتَنِبَهَا، فَمِنْ
ذَلِكَ: الْجَهْرُ الصَّاعِقُ».

وَالصَّاعِقُ: الشَّدِيدُ.

وقال: «وَلْيَنْحَرْفِ صَاحِبُ التَّحْقِيقِ عَنِ الْجَهْرِ الشَّدِيدِ».

عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُنَازَعُ فِي شِدَّةِ جَهْرِ بَعْضِ الْأَصْوَاتِ؛ لِإِشْتِبَاهِهِ فِي

شِدَّتِهَا، وَهَذَا النِّزَاعُ سَائِعٌ.

وَبَعْضُ الْقُرَّاءِ جَهْوَرِيُّ الصَّوْتِ، فَتَحَسَّبُهُ شَدِيدَ الْجَهْرِ، وَهُوَ

لَيْسَ كَذَلِكَ.



الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ

ذِكْرُ طَائِفَةٍ مِنَ النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى مُجَانَبَةِ الْجَهْرِ الشَّدِيدِ

١. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾.

فَقَدْ نَهَى اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَجْهَرَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ جَهْرًا شَدِيدًا؛ لِئَلَّا يَسْمَعَهُ الْمُشْرِكُونَ فَيُؤْذَوْهُ، وَنَهَاهُ كَذَلِكَ عَنِ الْمُخَافَةِ بِالْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسْمَعُ أَصْحَابَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا: بِابْتِغَاءِ جَهْرٍ بَيْنَ الْجَهْرِ الشَّدِيدِ وَالْمُخَافَةِ؛ لِيُسْمَعَ أَصْحَابُهُ، وَلِيَلَّا يَسْمَعَهُ الْمُشْرِكُونَ.

وَفِي كَلَامِ ابْنِ خُزَيْمَةَ الْمُتَقَدِّمِ وَالْآتِي مَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْتُ مِنْ دَلَالَةِ الْآيَةِ عَلَى الْجَهْرِ الْمَشْرُوعِ وَالْجَهْرِ الْمَمْنُوعِ.

فَعَلِمْنَا مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْجَهْرَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ إِذَا اشْتَمَلَ عَلَى مَفْسَدَةٍ فَمَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَمِنْ ذَلِكَ: الْجَهْرُ الشَّدِيدُ.

٢. وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾.

قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ (ت: ٣١٠) فِي تَفْسِيرِهِ: «يَقُولُ: وَاخْفِضْ مِنْ صَوْتِكَ، فَاجْعَلْهُ قَصْدًا إِذَا تَكَلَّمْتَ».

ثُمَّ أَخْرَجَ عَنْ قَتَادَةَ (ت: ١١٧) تَأْوِيلَ: ﴿وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾، قَالَ: «أَمْرُهُ بِالِافْتِصَادِ فِي صَوْتِهِ».

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ (ت: ٥٤٣) فِي (أَحْكَامِ الْقُرْآنِ): «يَعْنِي لَا تَتَكَلَّفُ رَفَعَ الصَّوْتِ، وَخُذْ مِنْهُ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْجَهْرَ بِأَكْثَرِ مِنَ الْحَاجَةِ تَكَلَّفَ يُؤْذِي».

ثُمَّ نَفَرَ عَنِ الْغُلُوِّ فِي رَفَعِ الصَّوْتِ، فَذَكَرَ أَنَّ أَقْبَحَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ؛ لِارْتِفَاعِ أَصْوَاتِهَا ارْتِفَاعًا شَدِيدًا؛ يَحْضُلُ بِهِ الْأَذَى.

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ (ت: ٢٧٦) فِي (غَرِيبِ الْقُرْآنِ): «إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ»: أَيُّ: أَقْبَحَهَا، عَرَفَهُ قُبْحَ رَفَعِ الصَّوْتِ فِي الْمُخَاطَبَةِ فِي الْمَلَاخَاةِ بِقُبْحِ أَصْوَاتِ الْحَمِيرِ؛ لِأَنَّهَا عَالِيَةٌ».

وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ عَنِ ابْنِ زَيْدٍ (ت: ١٨٢) قَوْلَهُ: «لَوْ كَانَ رَفَعُ الصَّوْتِ هُوَ خَيْرًا مِمَّا جَعَلَهُ لِلْحَمِيرِ».

٣. وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ

الْمُتَكَلِّفِينَ﴾.

فَأَفَادَ انْتِفَاءَ جَمِيعِ التَّكْلِيفِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمِنْهُ: الْجَهْرُ الشَّدِيدُ، فَإِنَّهُ مِنَ التَّكْلِيفِ.

٤. وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ (ت: ٥٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ

لَيْلَةً، فَإِذَا هُوَ بِأَبِي بَكْرٍ يُصَلِّيَ يَخْفِضُ مِنْ صَوْتِهِ، وَمَرَّ بِعُمَرَ بْنِ

الْحَطَّابِ، وَهُوَ يُصَلِّيَ رَافِعًا صَوْتَهُ، قَالَ: فَلَمَّا اجْتَمَعَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ،

قَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تُصَلِّي تَخْفِضُ صَوْتَكَ»، قَالَ: قَدْ أَسْمَعْتُ مَنْ نَاجَيْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَقَالَ لِعُمَرَ: «مَرَرْتُ بِكَ، وَأَنْتَ تُصَلِّي رَافِعًا صَوْتَكَ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْقِظْ الْوَسْطَانَ، وَأَطْرُدُ الشَّيْطَانَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا بَكْرٍ ازْفَعْ مِنْ صَوْتِكَ شَيْئًا»، وَقَالَ لِعُمَرَ: «اخْفِضْ مِنْ صَوْتِكَ شَيْئًا»، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَغَيْرُهُمْ.

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ بِقَوْلِهِ: «بَابُ ذِكْرِ صِفَةِ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَاسْتِحْبَابِ تَرْكِ رَفْعِ الصَّوْتِ الشَّدِيدِ بِهَا، وَالْمُخَافَةِ بِهَا، وَابْتِغَاءِ جَهْرٍ بَيْنَ الْجَهْرِ الشَّدِيدِ وَبَيْنَ الْمُخَافَةِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾».

قُلْتُ: وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ كَذَلِكَ: الْأَمْرُ بِخَفْضِ الصَّوْتِ شَيْئًا إِذَا كَانَ فِي رَفْعِهِ الزَّائِدُ مَفْسَدَةً.

٥. وَقَالَ الْمِقْدَادُ (ت: ٣٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَيَجِيءُ مِنَ اللَّيْلِ فَيُسَلِّمُ تَسْلِيمًا لَا يُوقِظُ نَائِمًا، وَيُسْمِعُ الْيَقْظَانَ»، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ: مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ فِي قَدْرِ الصَّوْتِ عِنْدَ اخْتِلَافِ حَالِ الْحَاضِرِينَ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الْإِسْتِمَاعِ وَعَدَمِهِ. وَمِنْ ذَلِكَ: الَّذِي يَقْرَأُ عِنْدَ مَنْ يَسْتَمِعُ لَهُ وَمَنْ لَا يَسْتَمِعُ لَهُ.

فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُسْمِعَ مَنْ يَسْتَمِعُ لَهُ، وَأَنْ يَكْفَّ صَوْتَهُ عَمَّنْ لَا يَسْتَمِعُ لَهُ؛ لِئَلَّا يُؤْذِيَهُ.

٦. وَيَشْهَدُ لَهُ: قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ (ت: ٦٨) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كَانَتْ قِرَاءَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ قَدْرَ مَا يَسْمَعُهُ مَنْ فِي الْحُجْرَةِ، وَهُوَ فِي الْبَيْتِ»، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٧. وَيَشْهَدُ لِكَفِّ الصَّوْتِ عَمَّنْ لَا يَسْتَمِعُ لَهُ؛ لِئَلَّا يُؤْذِيَهُ: مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (ت: ٧٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَسَمِعَهُمْ يَجْهَرُونَ بِالْقِرَاءَةِ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ لَهُ، فَكَشَفَ السُّتُورَ، وَقَالَ: «إِنَّ كَلَّكُمْ مُنَاجِ رَبِّهِ؛ فَلَا يُؤْذِينَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَلَا يَرْفَعَنَّ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالْقِرَاءَةِ»، أَوْ قَالَ: «فِي الصَّلَاةِ».

٨. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ (ت: ٣٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»، قَالَهَا ثَلَاثًا، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ (ت: ٥٤٤) فِي (إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ، بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ): «قَوْلُهُ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ» هُمْ الْمُتَعَمِّقُونَ الْغَالُونَ. وَمَعْنَى هَلَاكِهِمْ: يُرِيدُ فِي الْآخِرَةِ».

٩. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ (ت: ٢٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نُهَيْنَا عَنِ التَّكْلِيفِ»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. وَلَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ.

الفائدة الثالثة

المستثنى من ذم الجهر الشديد

يُستثنى منه صورتان:

الصورة الأولى: الجهر الشديد المشروع، كما في الأذان والتلبية

والخطب.

الصورة الأخرى: الجهر الشديد الذي تدعو إليه الحاجة، كالذي

لإسماع البعيد، أو الكثير، أو من ثقل سمعه.

ويشترط في الجهر الشديد في هاتين الصورتين ألا يكون فوق

الطاقة، وإلا فمنهجي عنه.

قال ﷺ: «خذوا من العمل ما تطيقون»، متفق عليه، من

حديث عائشة رضي الله عنها.

وأذن أبو مخذورة (ت: ٥٩) رضي الله عنه، فقال له عمر بن

الخطاب رضي الله عنه: «أما خشيت أن ينخرق مريطاؤك؟!»،

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه والفاكهي في أخبار مكة، وغيرهما.

قال أبو عبيد (ت: ٢٢٤) في (غريب الحديث): «قال الأصمعي:

المريطاء ممدودة، وهي ما بين السرة إلى العانة».



الفائدة الرابعة

كَبَوَاتُ الْجَهْرِ الشَّدِيدِ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ

والكَبَوَاتُ جَمْعُ كَبَوَةٍ، وَهِيَ الْعَثْرَةُ.
وَبَعْضُ أَوْلِي الْجَهْرِ الشَّدِيدِ مُسْتَقِيلٌ مِنْ هَذِهِ الْكَبَوَاتِ، وَبَعْضُهُمْ
مُسْتَكْتَرٌ مِنْهَا.
وَمِنْ أَهَمِّ أَسْبَابِ تَفَاوُتِهِمْ هَذَا: اخْتِلَافُ دَرَجَاتِهِمْ فِي قُوَّةِ
الصَّوْتِ، وَطُولِ النَّفْسِ، وَحِفْظِ الْقُرْآنِ.
وَمَا نُهِيَ عَنِ الْجَهْرِ الشَّدِيدِ إِلَّا لِحِكْمٍ بِالِغَةِ، عَلِمَهَا مَنْ عَلِمَهَا
وَجَهَلَهَا مَنْ جَهَلَهَا.
وَلَعَلَّ ذِكْرَ هَذِهِ الْكَبَوَاتِ يُبَدِي بَعْضَ هَذِهِ الْحِكْمِ.
وَهَذَا مَا حَضَرَنِي مِنْ كَبَوَاتِ الْجَهْرِ الشَّدِيدِ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ:
الْكَبَوَةُ الْأُولَى: اِتِّعَابُ الصَّوْتِ.
الْكَبَوَةُ الثَّانِيَّةُ: إِيْدَاءُ السَّامِعِ.
قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ - كَمَا تَقَدَّمَ -: «فَإِنَّ الْجَهْرَ بِأَكْثَرٍ مِنَ الْحَاجَةِ
تَكَلُّفٌ يُؤْذِي».
قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مَعَ مُكَبَّرَاتِ الصَّوْتِ فَقَدْ تَمَّ الْأَذَى.

وَقَدْ تَرَكَ بَعْضُ الْمُصَلِّينَ بَعْضَ الْمَسَاجِدِ مِنْ أَجْلِ هَذَا.
بَلْ بَعْضُ أَيْمَةِ الْمَسَاجِدِ يَلْتَقِمُ مُكَبَّرَ الصَّوْتِ مَعَ جَهْرِهِ الشَّدِيدِ!
فَيَنْبَغِي لِمَنْ اسْتَعْمَلَ هَذِهِ الْمُكَبَّرَاتِ أَنْ يُرَاعِيَ الْإِعْتِدَالَ فِي
دَرَجَةِ صَوْتِهِ، وَالْقَصْدَ فِي دُنُوِّهَا.

الْكَبْوَةُ الثَّلَاثَةُ: تَقْصِيرُ النَّفْسِ.

الْكَبْوَةُ الرَّابِعَةُ: الْإِخْلَالُ بِالتَّجْوِيدِ.

مِنْ أَجْلِ أَنْ الْجَهْرَ الشَّدِيدَ يُقْلِقُ صَاحِبَهُ، وَيَشُقُّ عَلَيْهِ، وَيُقْصِرُ
نَفْسَهُ؛ فَتَضَعُفُ هَيْمَنَتُهُ عَلَى التَّجْوِيدِ؛ فَيَتَفَلَّتُ مِنْهُ.

الْكَبْوَةُ الْخَامِسَةُ: الْإِخْلَالُ بِالْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ.

الْكَبْوَةُ السَّادِسَةُ: تَشْوِيهِ حَلَاوَةِ الصَّوْتِ.

فَلَا يَحْلُو إِلَّا بِالْمُرَاوَحَةِ الْمُعْتَدِلَةِ بَيْنَ خَفْضِ طَبَقَتِهِ وَرَفْعِهَا.

الْكَبْوَةُ السَّابِعَةُ: الْإِخْلَالُ بِطَبَقَةِ الصَّوْتِ الْمُنْخَفِضَةِ، الَّتِي هِيَ
قَرَارُهُ أَوْ مُقَارِبُهُ.

فَكَيْفَ يُحْسِنُهَا مَنْ هُوَ جَاهِرٌ جَهْرًا شَدِيدًا أَصْلًا؟!

وَهَذِهِ الطَّبَقَةُ وَأَخْوَانُهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْجُمْلَةِ لَا بِالْمَقْطَعِ، الَّذِي يَتَعَلَّقُ
بِهِ النَّبْرُ؛ كَمَا سَيَأْتِي.

وَالْمَقْطَعُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ أَوْ جُزْءٌ مِنْهَا.

الْكَبْوَةُ الثَّامِنَةُ: نُشُورُ الصَّوْتِ عَنْ قَاعِدَتِهِ.

فَالْجَهْرُ الشَّدِيدُ سَبَبٌ فِي تَفَلُّتِ التَّعَمُّعِ عَنْ قَوَاعِدِهِ.

الْكَبُوءَةُ التَّاسِعَةُ: الإِخْلَالُ بِالنَّبْرِ الصَّحِيحِ.
فَالنَّبْرُ رَفْعٌ لِلصَّوْتِ فِي مَقْطَعٍ مُعَيَّنٍ، فَكَيْفَ يُحْكِمُهُ مَنْ هُوَ جَاهِرٌ
جَهْرًا شَدِيدًا أَصْلًا؟!

الْكَبُوءَةُ الْعَاشِرَةُ: التَّرْدُّدُ فِي التَّلَاوَةِ.
الْكَبُوءَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: مُنَازَعَةُ الْحِفْظِ.
الْكَبُوءَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: مُنَازَعَةُ التَّدْبِيرِ.
وَهَذِهِ الْكَبَوَاتُ الثَّلَاثُ الْأَخِيرَاتُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْجَهْرَ الشَّدِيدَ
يُقْلِقُ صَاحِبَهُ؛ فَيَضْطَرُّ فِي التَّلَاوَةِ وَالْحِفْظِ وَالتَّدْبِيرِ.
الْكَبُوءَةُ الثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ: الإِخْلَالُ بِالْحَدْرِ الْفَاضِلِ.
وَهُوَ الْإِسْرَاعُ.
وَالْحَدْرُ قَلٌّ مَنْ يُتَقَنُهُ.

قَالَ الدَّانِيُّ (ت: ٤٤٤) فِي (شَرْحِ الْقَصِيدَةِ الْحَاقَانِيَّةِ): «وَالْحَدْرُ
لَا يُتَقَنُهُ إِلَّا مَخْصُوصٌ، وَلَا يَضْبِطُهُ إِلَّا حَازِقٌ».
وَأَحَقُّ النَّاسِ بِالتَّجْوِيدِ مَنْ جَوَّدَ فِي الْحَدْرِ.
سُئِلَ ابْنُ مُجَاهِدٍ: مَنْ أَقْرَأَ النَّاسِ؟ فَقَالَ: «مَنْ حَقَّقَ فِي الْحَدْرِ»،
أَخْرَجَهُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ فِي التَّمْهِيدِ.
وَقَالَ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ (ت: ٥٦٩) فِي (التَّمْهِيدِ): «وَأَحَقُّ النَّاسِ
بِالتَّجْوِيدِ مَنْ رَاعَاهُ فِي الْحَدْرِ».
وَلَا يَدُلُّ هَذَا عَلَى تَفْضِيلِ الْحَدْرِ عَلَى التَّحْقِيقِ مُطْلَقًا؛ بَلِ التَّحْقِيقُ

هُوَ الْأَصْلُ - كَمَا سَيَأْتِي مِنْ كَلَامِ الْهَمْدَانِيِّ نَفْسِهِ -؛ بَلْ غَايَةُ مَا فِيهِ
الدَّلَالَةُ عَلَى مَدْحِ الْمُحَقِّقِ مَعَ الْحَدْرِ؛ لِأَنَّ الْحَدْرَ مَظَنَّةٌ تَقَلَّتْ
التَّجْوِيدَ، فَمَنْ حَفِظَهُ مَعَهُ كَانَ أَحَقَّ النَّاسِ بِالتَّجْوِيدِ، وَأَقْرَأَهُمْ.
وَالْتَّحْقِيقُ - وَقَدْ يُقَالُ التَّرْتِيلُ - هُوَ الْأَصْلُ، وَالْحَدْرُ مَفْضُولٌ.

قَالَ أَبُو مُزَاهِمٍ الْخَاقَانِيُّ (ت: ٣٢٥) فِي الْقَصِيدَةِ الْخَاقَانِيَّةِ:
وَتَرْتِيلُنَا الْقُرْآنَ أَفْضَلَ لِلَّذِي أَمَرْنَا بِهِ مِنْ مُكْتَنًا فِيهِ وَالْفِكْرِ
وَإِنْ مَا حَادَرْنَا دَرَسْنَا فَمُرَّخَصٌ لَنَا فِيهِ؛ إِذْ دِينَ الْعِبَادِ إِلَى الْيُسْرِ
وَقَالَ الدَّانِيُّ فِي (شَرْحِ الْقَصِيدَةِ الْخَاقَانِيَّةِ): «قَدْ ذَكَرْنَا مَا رُوِيَ
فِي فَضْلِ التَّرْتِيلِ، وَمَا يُفِيدُ مِنَ التَّفَهُّمِ لِمُرَادِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْمُنْدُوبِ
إِلَيْهِ.

فَأَمَّا الْحَدْرُ وَالْهَدْرَمَةُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُمَا مَنْ أَرَادَ دَرَسَ
الْقُرْآنَ، وَكَثْرَةَ الْخْتَمِ؛ لِكَيْ تَكْثُرَ حَسَنَاتُهُ، إِذْ كَانَ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ
عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَلِزُورِ الرَّحْمَةِ عِنْدَ خْتَمِ الْقُرْآنِ.
غَيْرَ أَنَّهُمَا لَا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا بِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ تَقْوِيمِ الْأَلْفَافِ،
وَالِإِثْيَانِ بِالْحُرُوفِ عَلَى هَيْئَتِهَا.

وَقَدْ وَرَدَتْ أَخْبَارٌ جَمَّةٌ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ،
وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْخَالِفِينَ، تُدَلُّ عَلَى الرَّخْصَةِ فِي اسْتِعْمَالِ الْحَدْرِ.
ثُمَّ ذَكَرَ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ.
وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ (ت: ٤٤٩): فِي (شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ):

«وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ يَسْتَحِبُّونَ التَّرْتِيلَ فِي الْقِرَاءَةِ؛ لِيَتَدَبَّرَهُ الْقَارِئُ، وَيَتَفَهَّمُ مَعَانِيَهُ».

وقال القاضي عياض في (إكمال المعلم): «والترتيل اختيار أكثر العلماء والسلف».

وقال أبو العلاء الهمداني في (التمهيد): «بدأنا بالحدرد - وإن كان التحقيق هو الأصل - لا تتفاق الأكتارين على الحدرد».

والحدرد وإن كان مفضولاً إلا أنه من الأصول المقررة: أن المفضول قد يكون فاضلاً لمصلحة راجحة.

ومنها: الإكثار من ختم القرآن في الأزمنة والأمكنة الفاضلة.

قال ابن رجب (ت: ٧٩٥) في (لطائف المعارف): «وإنما ورد النهي عن قراءة القرآن في أقل من ثلاث على مداومة على ذلك، فأما في الأوقات المفضلة كشهرد رمضان خصوصاً الليالي التي يطلب فيها ليلة القدر، أو في الأماكن المفضلة كمكة لمن دخلها من غير أهلها؛ فيستحب الإكثار فيها من تلاوة القرآن؛ اغتناماً للزمان والمكان، وهو قول أحمد وإسحاق وغيرهما من الأئمة، وعليه يدل عمل غيرهم؛ كما سبق ذكره».

ومنها: القراءة على الشيوخ في بعض الأحوال.

ومن ذلك: ما نقله الذهبي (ت: ٧٤٨) في (معرفة القراء الكبار) وابن الجزري (ت: ٨٣٣) في (غاية النهاية) من قول الأزرقي

(تُوْفِّي فِي حُدُودِ عَامٍ: ٢٤٠): «وَكُنْتُ نَازِلًا مَعَ وَرِشٍ فِي الدَّارِ، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ عِشْرِينَ عَشْرِينَ خَتْمَةً مِنْ حَدْرٍ وَتَحْقِيقٍ، فَأَمَّا التَّحْقِيقُ فَكُنْتُ أَقْرَأُ عَلَيْهِ فِي الدَّارِ الَّتِي كُنَّا نَسْكُنُهَا فِي مَسْجِدِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْحَدْرُ فَكُنْتُ أَقْرَأُ عَلَيْهِ إِذَا رَابَطْتُ مَعَهُ بِالْإِسْكَانِ دَرِيَّةً».

وَمِنْهَا: اتَّبَاعُ صَاحِبِ الرَّوَايَةِ؛ كَمَنْ قَرَأَ بَقْصَرِ الْمُنْفَصِلِ.

قَالَ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ فِي (التَّمْهِيدِ): «بَدَأْنَا بِالْحَدْرِ - وَإِنْ كَانَ

التَّحْقِيقُ هُوَ الْأَصْلُ - لِاتِّفَاقِ الْأَكْثَرِينَ عَلَى الْحَدْرِ».

وَقَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي (النَّشْرِ): «وَهَذَا النَّوعُ - وَهُوَ الْحَدْرُ -

مَذْهَبُ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَسَائِرٍ مَنْ قَصَرَ الْمُنْفَصِلَ».

وَإِنْ كَانَتْ مُخَالَفَةُ صَاحِبِ الرَّوَايَةِ فِي رُتْبَةِ الْقِرَاءَةِ جَائِزَةً؛ لَا سِيَّمَا

عِنْدَ جَمْعِ قِرَاءَاتٍ تَخْتَلِفُ مَذَاهِبُ أَصْحَابِهَا فِي مَرَاتِبِ الْقِرَاءَةِ - خَاصَّةً

عِنْدَ جَمْعِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ أَوْ الْعَشْرِ - فَإِنَّهُ يَشُقُّ عَلَى الْجَامِعِ التَّنْقُلُ

بَيْنَ مَرَاتِبِ الْقِرَاءَةِ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ؛ بَلِ الْعَمَلُ لَيْسَ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْبَازِئِشِ (ت: ٥٤٠) فِي (الإِفْتِنَاعِ): أَنَّ أَهْلَ الْأَدَاءِ

رُبَّمَا أَخَذُوا لِمَنْ مَذْهَبُهُ التَّرْتِيلُ بِالْحَدْرِ، وَلِمَنْ مَذْهَبُهُ الْحَدْرُ بِالتَّرْتِيلِ.

ثُمَّ ضَرَبَ مِثَالًا وَاحِدًا لِكُلِّ مِنْهُمَا.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الْحَدْرُ أَخْفَ عَلَيْهِ، بَلْ لَوْ حَقَّقَ رُبَّمَا أَخْطَأَ،

فَيَنْبَغِي لَهُ مُلَازِمَةُ مَا يُوَافِقُ طَبْعَهُ، وَيَخْفُ عَلَيْهِ، فَرُبَّمَا تَكَلَّفَ مَا يَشُقُّ

عَلَيْهِ فَقَطَعَهُ عَنِ الْقِرَاءَةِ أَوْ الْإِكْتَارِ مِنْهَا.

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيْرَوَانِيُّ (ت: ٣٨٦) فِي (التَّوَادِرِ وَالزِّيَادَاتِ) عَنْ مَالِكٍ: «قَالَ عَنْهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ وَهْبٍ فِي الْهَدْيِ فِي الْقِرَاءَةِ، قَالَ: «مِنَ النَّاسِ مَنْ إِذَا هَدَّ كَانَ أَحْفَ عَلَيْهِ، وَإِذَا رَتَّلَ أَخْطَأَ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يُحْسِنُ يَهْدُ، وَالنَّاسُ فِي هَذَا عَلَى قَدْرِ حَالَتِهِمْ وَمَا يُخَفِّفُ عَلَيْهِمْ، وَكُلُّ وَاسِعٌ»».

قُلْتُ: وَالْحَدْرُ أَحْفُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ فِي تَكَرَّرِ حِفْظِ الدَّرْسِ. قَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ (تُوفِيَ بَعْدَ عَامٍ: ٥٦٥) فِي (المَوْضِحِ): «وَأَمَّا الْحَدْرُ فَهُوَ تَسْهِيلُ الْقِرَاءَةِ، وَهُوَ يُرَادُ لِلتَّحْفِظِ وَالِاسْتِكْتَارِ مِنَ الدَّرْسِ، وَهُوَ أَيْضًا يُرْتَضَى إِذَا لَمْ يُفَارِقِ التَّجْوِيدَ».

وَمِنْهَا: الْقِرَاءَةُ الطَّوِيلَةُ فِي إِمَامَةِ النَّاسِ؛ كَمَا فِي قِيَامِ رَمَضَانَ. فَطُولُ الْقِرَاءَةِ يُحْسِنُ مَعَهُ الْحَدْرُ؛ تَخْفِيفًا عَلَى النَّاسِ. فَقَدْ «دَعَا عُمَرُ الْقُرَّاءَ فِي رَمَضَانَ، فَأَمَرَ أَسْرَعَهُمْ قِرَاءَةً أَنْ يَقْرَأَ ثَلَاثِينَ آيَةً، وَالْوَسَطَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ آيَةً، وَالْبَطِيءَ عِشْرِينَ آيَةً»، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ، وَابْنُ شَبَّهَ فِي تَارِيخِ الْمَدِينَةِ، وَالْفَرِيَابِيِّ فِي الصِّيَامِ، وَغَيْرُهُمْ. وَقَدْ جَاءَ عَنْ بَعْضِ الْقُدَمَاءِ تَخْفِيفُ الْقِرَاءَةِ فِي الْمَحَارِبِ؛ وَإِنْ لَمْ يَبْلُغُوا بِهِ الْحَدْرَ.

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ (ت: ٢٧٦) فِي (تَأْوِيلِ مُشْكِلِ الْقُرْآنِ)، فِي وَصْفِ قِرَاءَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخِيَارِ السَّلَفِ وَالتَّابِعِينَ، وَالْقُرَّاءِ الْعَالَمِينَ: «بَلَّ

كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ سَهْلَةً رِسْلَةً.

وَهَكَذَا نَخْتَارُ لِقِرَاءِ الْقُرْآنِ فِي أَوْرَادِهِمْ وَمَحَارِبِهِمْ.
فَأَمَّا الْغُلَامُ الرَّيِّضُ وَالْمُسْتَأْنِفُ لِلتَّعْلُمِ، فَنَخْتَارُ لَهُ أَنْ يُؤَخَّذَ
بِالتَّحْقِيقِ عَلَيْهِ، مِنْ غَيْرِ إِفْحَاشٍ فِي مَدٍّ أَوْ هَمْزٍ أَوْ إِدْغَامٍ؛ لِأَنَّ فِي
ذَلِكَ تَذْلِيلًا لِلِّسَانِ، وَإِطْلَاقًا مِنَ الْحُبْسَةِ، وَحَلًّا لِلْعُقْدَةِ.
وَالرِّسْلَةُ: الْمُتَأَنِّيَةُ.

وَالرَّيِّضُ: الَّذِي لَمْ يَمَهِّرِ الرِّيَاضَةَ، قِيلَ لَهُ ذَلِكَ تَفَاؤُلًا أَنْ يَمَهَّرَهَا.
وَالْمُسْتَأْنِفُ: الْمُبْتَدِئُ.

وَقَالَ الدَّانِي فِي (التَّحْدِيدِ): «قَالَ ابْنُ هِلَالٍ: «وَالَّذِي أَقْرَأَهُ وَأُقْرِئُ
بِهِ الْوَسْطُ مِنَ اللَّفْظِ، مَا يَصْلُحُ لِلْمَحَارِبِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي يَعْقُوبَ،
عَنْ وَرِثٍ، عَنْ نَافِعٍ».

وَقَالَ ابْنُ الْبَنَاءِ فِي (بَيَانِ الْعُيُوبِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَجْتَنِبَهَا الْقُرَّاءُ):
«بَابُ وَصْفِ قِرَاءَةِ الْمَحَارِبِ.

الْأَوَّلَى أَنْ يَسْلُكَ فِيهَا التَّوَسُّطَ، وَيَعْدِلَ عَنِ التَّجَافِي وَالشَّطِطِ».
قُلْتُ: فَإِذَا نَصُّوا عَلَى التَّوَسُّطِ فِي قِرَاءَةِ الْمَحَارِبِ مُطْلَقًا
فَمَصْلَحَةُ الْحَدْرِ فِي الْقِرَاءَةِ الطَّوِيلَةِ ظَاهِرَةٌ، فَإِنَّ فِيهِ تَخْفِيفًا عَلَى
النَّاسِ، كَمَا جَاءَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا سَلَفَ.

فَإِنَّ كَانَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ فِي رَمَضَانَ زَادَتْ مَصْلَحَةً فَضَّلَ
الِاسْتِكْثَارَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الزَّمَانِ الْفَاضِلِ، وَقَدْ سَلَفَتْ.

فَإِنْ كَانَ الْقَارِئُ يَقْرَأُ بِقَصْرِ الْمُنْفَصِلِ زَادَتْ مَصَدَحُهُ اسْتِحْبَابِ
الْحَدْرِ مُطْلَقًا مُتَابِعَةً لِمَا فِي الرَّوَايَةِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْحَدْرَ فَاضِلٌ أحيانًا فَإِنَّ مَنْ حَدَرَ مَعَ الْجَهْرِ
الشَّدِيدِ انْقَطَعَ عَنْ إِتْمَامِ تِلَاوَتِهِ أَوْ أَخْلَ بِالْحَدْرِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ (ت: ٢٠٤) فِي (الْأُمَّ) فِي بَيَانِ الْعَلَاقَةِ بَيْنَ الْحَدْرِ
وَالْإِنْقِطَاعِ، فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ عَنِ الْأَذَانِ: «وَالتَّرْغِيبُ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ
يَدُلُّ عَلَى تَرْتِيلِ الْأَذَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى أَنْ يَبْلُغَ غَايَةَ مَنْ
صَوْتِهِ فِي كَلَامٍ مُتَتَابِعٍ إِلَّا مُتَرَسِّلاً.

وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا حَذَفَ وَرَفَعَ انْقَطَعَ».

وَحَذَفَ: أَي: أَسْرَعَ.

فَإِنْ كُنْتَ مِمَّنْ اعْتَادَ عَلَى الْجَهْرِ الشَّدِيدِ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ
فَلَا تَخْذَعَنَّ نَفْسَكَ بِمَا نُقِلَ عَنْ حَاتِمِ الطَّائِي:

..... وَكُلُّ امْرِئٍ جَارٍ عَلَى مَا تَعَوَّدَا
وَلَا بِمَا نُقِلَ عَنْ أُمَّهِ:

..... فَكَيْفَ بَرِّكِي يَا ابْنَ أُمَّ الطَّبَائِعَا؟!
وَلَا بِقَوْلِ الْمُتَنَبِّي (ت: ٣٥٤):

..... لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْ دَهْرِهِ مَا تَعَوَّدَا
وَلَا بِنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ الَّتِي قَدْ تَحْجُبُكَ عَنِ اسْتِبْدَالِ الَّذِي
هُوَ خَيْرٌ بِالَّذِي هُوَ أَدْنَى.

فَمَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي اللَّهِ هَدَاهُ اللَّهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾.

وقال ﷺ: «وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفُّهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللَّهُ»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال مُحَمَّدُ بْنُ يَسِيرِ الْبَصْرِيِّ (كَانَ حَيًّا نَحْوَ عَامِ: ٢٠٠):
أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ - وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ
وقال ابنُ حَزْمٍ (ت: ٤٥٦) فِي (الْأَخْلَاقِ وَالسِّيَرِ): «كَانَتْ فِي عِيُوبٍ، فَلَمْ أَزَلْ بِالرِّيَاضَةِ وَاطِّلَاعِي عَلَى مَا قَالَتِ الْأَنْبِيَاءُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - وَالْأَفَاضِلُ مِنَ الْحُكَمَاءِ الْمُتَأَخَّرِينَ وَالْمُتَقَدِّمِينَ فِي الْأَخْلَاقِ وَفِي آدَابِ النَّفْسِ؛ أُعَانِي مُدَاوَاتِهَا حَتَّى أَعَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى أَكْثَرِ ذَلِكَ بِتَوْفِيقِهِ وَمَنِّهِ».

ثُمَّ ذَكَرَ طَائِفَةً مِنَ الْعِيُوبِ، وَكَيْفَ دَاوَاهَا، وَكَابَدَ فِي مُدَاوَاتِهَا.
وَأَسْتَوْدِعُ اللَّهَ عِلْمَكَ وَعَمَلَكَ، فَهُوَ الْمُوَفِّقُ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ.
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى.

وَكَتَبَ: عَلِيُّ بْنُ سَعْدِ الْغَامِدِيِّ الْمَكِّيُّ

صُحِّي الْحَمِيسِ: ٢٣ / ١٠ / ١٤٤٥

بِمَكَّةَ أُمِّ الْقُرَى

٥٥٠٠٠٠